

على غرار دينش (2005)، يتم تصنيف البنك على أنه مملوك للدولة إذا كانت ملكية الحكومة لا تقل عن 20 في المئة. يتم تصنيف البنوك المتبقية على أنها بنوك مملوكة للقطاع الخاص. يتم استخدام عتبة 20 في المئة هنا ومن قبل دينش استنادًا إلى أدبيات التحكم المؤسسي التي تشير إلى أن ملكية بنسبة 20 في المئة غالبًا ما تكون كافية للسيطرة على الشركة. ومع ذلك، نبحت أيضًا في ما إذا كانت درجة ملكية الدولة تؤثر في الفروق في الأداء بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك المملوكة للقطاع الخاص عن طريق تضمين نسبة ملكية الدولة كأحد المتغيرات المفسرة في تحليلنا الرئيسي. للتحكم في تأثير الملكية الأجنبية على أداء البنك، نقوم بجمع معلومات عن الملكية الأجنبية من قسم "معلومات المساهمين" في قاعدة بيانات بنك سكوبي، ونحسب نسبة الملكية الأجنبية في البنك (OWNforeign,i) على النحو التالي:

$$OWN_{foreign,i} = \sum_{j=1}^J s_{ji} s_{ff} ,$$

حيث أن s_{ff} هو نسبة الملكية الأجنبية في المساهم j . إذا كان البنك مملوكًا بالكامل من قبل الأجانب، يتم تصنيفه كبنك مملوك من القطاع الخاص في عينتنا.

عينة الـ 16 عامًا الممتدة لدينا لا تسمح لنا فقط بدراسة تأثير الأزمة المالية الآسيوية على الفوارق في الأداء بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك المملوكة للقطاع الخاص، ولكنها تجعل استنتاجاتنا أكثر موثوقية على الرغم من العيوب المحتملة في البيانات المحاسبية، خصوصًا في أوقات الاضطرابات. علاوة على ذلك، قد تعني بعض المقاييس مثل مخصصات خسائر القروض أحيانًا أشياء مختلفة عبر الأنظمة المالية والتنظيمية المختلفة. على الرغم من أن القلق بشأن عدم موثوقية البيانات المحاسبية لا يمكن التخلص منه في ورقتنا، فإن نظرية "المحاسبة النظيفة" تشير إلى أن تحليل سلسلة طويلة من البيانات المحاسبية قد يساعد في التقاط العوامل المحددة للدخل الاقتصادي للشركة. "المحاسبة النظيفة" (Ohlson)، 1989 (تؤكد على هويتين لجميع الشركات. أولاً، الدخل المحاسبي يساوي التغير في قيمة حقوق الملكية في السنة المالية، بعد التعديل للأرباح الموزعة والمساهمات الرأسمالية. ثانيًا، الدخل المحاسبي والاقتصادي للشركة الذي يتم جمعه طوال حياتها هو نفسه. على الرغم من وجود درجات مختلفة من الانتهاكات للمحاسبة النظيفة في دول مختلفة، إلا أن هويات المحاسبة النظيفة قد تم استخدامها كثيرًا في الدراسات المحاسبية الدولية. على سبيل المثال، استخدم Ball و Kothari و Robin (2000) مفهوم المحاسبة النظيفة لتحفيز تصميم أبحاثهم لدراساتهم حول مدى دمج الدخل المحاسبي للفترة الحالية مع الدخل الاقتصادي للفترة الحالية لـ 25 دولة خلال الفترة من 1985 إلى 1995. وبالتالي، من المعقول أن نتوقع أن القلق بشأن عدم موثوقية البيانات المحاسبية يمكن التخفيف منه باستخدام عينة من 16 عامًا.

يعرض الجدول 1 العدد الإجمالي للبنوك، وإجمالي الأصول التي تحتفظ بها البنوك المملوكة للقطاع الخاص والدولة (بالدولار الأمريكي)، وعدد البنوك المملوكة للدولة، ونسبة إجمالي الأصول التي تحتفظ بها البنوك المملوكة للدولة لكل دولة في سنتين مختارتين من العينة، وهما 1996 و 2004 على التوالي. تُستخدم نسب التحويل الخاصة بصرف العملات لتحويل إجمالي أصول البنك وفقاً لمعدلات الصرف الرسمية لصندوق النقد الدولي في تواريخ تقرير بيانات البنوك السنوية. عدد البنوك هو 456 في عام 1996، وهو العام الذي يسبق الأزمة الآسيوية، و 351 في عام 2004، وهو نهاية فترة العينة. بشكل عام، على الرغم من أن البنوك المملوكة للدولة أصغر بكثير من حيث العدد مقارنة بالبنوك المملوكة للقطاع الخاص، إلا أنها تمتلك أكثر من 60 بالمائة من إجمالي الأصول في صناعة البنوك. على سبيل المثال، في عام 1996، كانت البنوك المملوكة للدولة (142 بنكاً، أي 31.14% من 456 بنكاً) تمتلك 65.61% من إجمالي الأصول لجميع البنوك. وهناك أيضاً اختلافات كبيرة بين الدول في نسبة الأصول البنكية التي تتحكم فيها البنوك المملوكة للدولة. على سبيل المثال، في عام 1996، تتراوح هذه النسبة من 0% في هونغ كونغ وماكاو ونيبال إلى 98.88% في الصين.

المتغيرات المستخدمة لقياس وتقييم الأداء مشابهة لتلك المستخدمة في دراسة كورنيت وتهرانيان (1992) لقياس الأداء المرتبط بعمليات استحواذ البنوك، وفي دراسة كورنيت، مهران وتهرانيان (1998) لقياس الأداء حول إصدار الأسهم من قبل البنوك، ودراسة دينتش (2005) لفحص التأثيرات السياسية على البنوك المملوكة للدولة. بشكل محدد، نستخدم التدفقات النقدية قبل الضرائب التشغيلية (المعرفة كالأرباح قبل الضرائب والعناصر الاستثنائية) مقسومة على القيم الدفترية للأصول الإجمالية في نهاية السنة كمقياس رئيسي لربحية البنك. كما نقيس الأداء باستخدام العائد على الأصول الذي يُحسب من خلال الدخل الصافي مقسوماً على إجمالي الأصول. لتحديد مصادر الفوارق في الأداء بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك المملوكة للقطاع الخاص، ندرج المتغيرات التالية في تحليلنا: نسب رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، القروض غير المؤداة إلى إجمالي القروض، مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، النفقات الشخصية إلى إجمالي القروض، إجمالي القروض إلى الودائع، الأوراق المالية الحكومية إلى إجمالي الأصول، وإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول. يُستخدم مقياس رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول لقياس قدرة البنك على الوفاء بمعايير رأس المال المنظمة. نستخدم نسبة القروض غير المؤداة إلى إجمالي القروض لقياس جودة قروض البنك. ومع ذلك، فإن معلومات القروض غير المؤداة غالباً ما تكون مفقودة في قاعدة بيانات BankScope، خاصة للفترة التي سبقت الأزمة. وبالتالي، نستخدم أيضاً نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض لقياس جودة القروض. نسبة النفقات الشخصية إلى إجمالي القروض هي مقياس لكفاءة البنك التشغيلية. نسبة القروض إلى الودائع تقيس السيولة لدى البنك، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول تقيس استثمار البنك في القروض كنسبة من إجمالي الأصول. وفقاً لدينتش (2005)، يتم تضمين نسبة الأوراق المالية الحكومية إلى إجمالي الأصول لفحص ما إذا كانت البنوك المملوكة للدولة تمول الحكومة بدرجة أكبر من البنوك المملوكة للقطاع الخاص. هذا المتغير مهم للغاية لدراستنا لفحص ما إذا كانت البنوك المملوكة للدولة تمول المشاريع الخاصة التي تعزز الرفاه الاجتماعي ولكنها كبيرة جداً أو غير مربحة بالنسبة للبنوك المملوكة للقطاع الخاص لتمويلها.

نستخدم نسبة إجمالي أصول البنك إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي يعمل فيه البنك لقياس حجم البنك. كما في دينتش (2005)، فإن هذا المتغير الحجمي موجه نحو السيناريو الذي قد يتصرف فيه بنكا مع إجمالي أصول مماثلة ولكن يعمل في بلدين مختلفين بشكل مختلف. كما أن هذا المقياس له ميزة الاستقلال عن سعر الصرف. نقوم أيضاً بفحص الفوارق في معدلات نمو الأصول بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك المملوكة للقطاع الخاص. نستخدم إجمالي الأصول مقوماً بالعملة المحلية لحساب معدل نمو الأصول لاستبعاد تأثيرات التضخم أو تأثيرات سعر الصرف في نمو الأصول في تحليلنا.

نبدأ باختبار الفروق في المتوسطات للمقاييس المختلفة بين البنوك المملوكة للقطاع الخاص والبنوك المملوكة للدولة باستخدام اختبارات t التي لا تفترض تساوي التباين بين العينة. نظراً لأن المتغيرات قد لا تتبع التوزيعات الطبيعية، فإننا نستخدم أيضاً اختبار رتبة ويلكوكسون غير المعلمي واختبار الوسيط لفحص (i) ما إذا كانت العينتان (البنوك المملوكة للدولة والبنوك المملوكة للقطاع الخاص) تنتميان إلى توزيعات سكانية متشابهة، و (ii) ما إذا كانت العينتان لهما وسائط مختلفة، على التوالي. نظراً لأن نتائج اختبارنا غير المعلمية تتفق نوعياً مع نتائج اختبار t ، فإننا نعرض فقط نتائج اختبار t في جداولنا. بعد ذلك، نقوم بفحص تأثير ملكية الدولة على أداء البنك باستخدام الانحدار المتقاطع الزمني والقطاعي المجمع مع الأخطاء المجمعة على مستوى الشركات.

تشمل الفترة الزمنية التي تم تحليلها (1989-2004) الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت في يوليو 1997 عندما انخفضت قيمة البات التايلاندي بما يقارب 50 بالمئة مقارنة بالدولار الأمريكي. تبع ذلك انخفاض مُعدي في عملات أخرى من دول آسيوية ثم أثر ذلك على عملات أخرى خارج آسيا (مثل الريال البرازيلي والروبل الروسي). على الرغم من أن جميع الدول الـ 16 في عينتنا (وفي العالم بشكل عام) تأثرت بالأزمة الآسيوية، فإن خمسة منها تعرضت لأشد التأثيرات خلال فترة الأزمة: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، كوريا الجنوبية، وتايلاند. (Kane 2000) على سبيل المثال، في الأشهر الستة بعد بدء الأزمة الآسيوية، فقدت عملات هذه الدول 87% و 75% و 68% و 70% و 69% من قيمتها مقارنة بالدولار الأمريكي على التوالي. بينما تعرضت دول أخرى لانخفاضات أقل في قيم العملات والإنتاجية الاقتصادية. على سبيل المثال، فقدت العملة التايوانية 33% من قيمتها مقارنة بالدولار الأمريكي خلال نفس الفترة. لفحص تأثير ملكية الحكومة على أداء البنوك في البلدان التي تأثرت بشدة بالأزمة الآسيوية، قمنا بأداء اختبارنا باستخدام هذه الدول الخمسة كمجموعة فرعية منفصلة.

يوضح كل من شليفير وفيشني (1997) وكين (2000) أن درجة تأثير التدخل الحكومي والفساد السياسي في نظام البنوك في بلد ما يؤثر على أداء البنوك العاملة في هذا البلد. لاختبار هذا الفرض، استخدمنا مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 1996 (EFI) لفرز عينات البنوك. يقدم مؤشر الحرية الاقتصادية (الذي تجمعه مؤسسة التراث في واشنطن العاصمة) فحصاً سنوياً لعشرة عوامل تساهم بشكل مباشر في الحرية الاقتصادية والازدهار في 161 دولة.

البلدان. نقوم بفرز عينتنا باستخدام عامل "التمويل المصرفي" من مؤشر الحرية الاقتصادية (EFI) يتم منح الدول درجة من 1 إلى 5 بناءً على مقدار تدخل الحكومة في النظام المصرفي والمالي في الدولة. يتم تعيين درجة 1 أو 2 عندما يكون تدخل الحكومة "غير مهم" أو "قليل"، على التوالي. وبالتالي، تكون البنوك في هذه الدول بدون أو مع قيود قليلة على عملياتها. يتم تعيين درجة 3 إلى 5 عندما يكون تدخل الحكومة في القطاع المالي "كبيراً"، أو "ثقيلاً"، أو أن النظام المالي في "فوضى"، على التوالي. في هذه البلدان، تمتلك الحكومات بعض أو عدة بنوك، وتسيطر على عملية الائتمان في هذه البنوك، وتحد من قدرة البنوك المملوكة للقطاع الخاص على الوجود، وقد تشهد حتى فساداً سياسياً. خمس دول في عينتنا (هونغ كونغ، باكستان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، وسريلانكا) لها درجة EFI من 1 أو 2، بينما تحصل الـ 11 دولة الأخرى على تقييمات من 3 أو 4. لا توجد دول في العينة حصلت على درجة 5. EFI بناءً عليه، بالإضافة إلى نتائج العينة الكاملة، نقوم بفحص أداء البنوك في البلدان التي لديها درجة EFI من 1 و 2 مقابل تلك التي تمتلك درجات من 3 و 4. كما نجري مجموعة من اختبارات الحساسية لفحص قوة نتائجنا.

3. النتائج التجريبية

3.1 إحصائيات ملخصة لمقاييس الأداء

يعرض الجدول 2 المتوسطات وعدد المشاهدات للمتغيرات المستخدمة في هذه الورقة. كما يُظهر الاختلافات في المتوسطات لهذه المتغيرات بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك المملوكة للقطاع الخاص. بما أن الأزمة المالية الآسيوية قد تؤثر بشكل كبير على أداء البنوك، نعرض المتوسطات لهذه المتغيرات لفترتين من 8 سنوات قبل وبعد بدء الأزمة: 1989-1996 و 1997-2004. يظهر الجدول 2 أنه على الرغم من أن كلاً من البنوك المملوكة للدولة والبنوك المملوكة للقطاع الخاص قد شهدت تغييرات كبيرة في العديد من مقاييس الأداء قبل وبعد الأزمة الآسيوية، إلا أن الفرق في المتوسطات بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك المملوكة للقطاع الخاص لكل من المتغيرات يظهر نمطاً ثابتاً للفترتين قبل وبعد الأزمة.

بشكل عام، يظهر الجدول 2 أن البنوك المملوكة للقطاع الخاص أكثر ربحية وأفضل رأس مالاً، ولديها نسب أقل من القروض غير المؤداة، وتكون أقل كثافة في العمالة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت البنوك المملوكة للقطاع الخاص نمواً أسرع في الأصول في كلا الفترتين. البنوك المملوكة للدولة أكبر بكثير من حيث الحجم مقارنة بالبنوك المملوكة للقطاع الخاص، سواء باستخدام إجمالي الأصول بالدولار الأمريكي أو نسبة إجمالي الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد لقياس حجم البنك. يظهر الجدول 2 أيضاً أن الفرق في نسبة القروض إلى الودائع بين النوعين من البنوك غير كبير في فترة 1989-1996 وغير كبير إلا بمستوى 10 بالمئة في فترة 1997-2004. ومع ذلك، كما يظهر في تحليلاتنا في القسم 3.3، بعد أن نقوم بإضافة متغيرات تحكم أخرى في الانحدار متعدد المتغيرات، يصبح الفرق في نسبة القروض إلى الودائع بين النوعين من البنوك غير كبير لمعظم فترة العينة. يظهر الجدول 2 أيضاً أن البنوك المملوكة للقطاع الخاص لديها نسب أعلى من القروض إلى الأصول مقارنة بالبنوك المملوكة للدولة في كلا الفترتين. تشير هذه